



الشروط والأحكام للتمويل بنظام المراجعة

(سيارات - أصول استهلاكية)

التمويل بنظام المرابحة هو صيغة تمويلية تقوم الشركة بمقتضاها بتمويل السلع والخدمات للعملاء بنظام المرابحة، حيث تنتقل ملكية الأصل الممول إلى العميل منذ بداية العقد.

صيغة التورق:

التورق هو أن يشتري العميل السلعة بثمن مؤجل ثم يبيعها لغير من اشتراها منه بثمن حال أقل، وسميت المعاملة بذلك نسبة إلى الورق وهي الفضة لأن المشتري لا غرض له في السلعة وإنما يريد النقود.

مدة التمويل:

- الحد الأدنى: 12 شهراً.
- الحد الأقصى: 60 شهراً.

مبلغ التمويل:

حتى 100 ألف ريال.

الفئة المستهدفة:

الأفراد.

عمر العميل:

ألا يقل عن 18 عام وألا يزيد عن 75 عام.

مدة الخدمة:

حد أدنى ثلاث شهور لمنسوبي القطاع الحكومي و 12 شهر لمنسوبي القطاع الخاص بشرط ان يكون مسجل في التأمينات الاجتماعية بنفس المدة.

شروط المرابحة:

• للسعوديين:

- موظفو القطاع الحكومي
- موظفو القطاع الخاص.

• غير السعوديين:

- لمن يعمل في الجهات الحكومية أو الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي فقط.
- الحد الأدنى للراتب 3000 ريال سعودي.
- أن لا يقل العمر عن 18 عام وأن لا يزيد عن 75 عام.
- أن تكون نسبة التزامات العميل متوافقة مع الأنظمة.

• الشروط الخاصة بالكفيل (إن طلب):

- أن يكون سعودي الجنسية ويعمل في القطاع الحكومي أو الخاص.
- مدة الخدمة لا تقل عن ستة أشهر لموظفي القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

المستندات المطلوبة:

- صورة الهوية مع مطابقة الأصل.
- خطاب تعريف حديث الإصدار من جهة العمل مصدق من الجهة المسؤولة.
- صورة من رخصة القيادة سارية المفعول (مع مطابقة الأصل).
- شهادة بيان مدد و اجور من التامينات الاجتماعية (في حالة الاشتراك)
- توفير نفس المستندات المذكورة أعلاه للكفيل الغارم.

في حالة وفاة العميل أو عجزه الكلي:

- تقوم الشركة بإعفاء العميل من المبالغ التي تستحق عليه إبتداء من تاريخ وقوع الوفاة أو العجز الكلي على أن يتم ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام الشركة للمستندات ذات العلاقة.
- يخضع الإعفاء السابق للشروط والأحكام والاستثناءات الخاصة بالنظم ذات العلاقة.
- لا يشمل الإعفاء السابق أي مستحقات على العميل قبل تاريخ الوفاة أو العجز الكلي.
- يتم إعفاء الورثة في حالة العجز الكلي والوفاة.

أحكام الإفصاح عن المعلومات والبيانات و تبادلها:

شركة عبد اللطيف جميل المتحدة للتمويل ملزمة حسب نظام مراقبة شركات التمويل والأنظمة الأخرى ذات العلاقة بتزويد شركات المعلومات الائتمانية المعتمدة بالمعلومات عن العميل و وفقاً للإجراءات الخاصة بذلك. و يفوض العميل الشركة بتزويد تلك الشركات بكافة تفاصيل التعاقد الخاصة به والمعلومات والبيانات الشخصية و الائتمانية التي يحتوي عليها و العلاقة الناشئة عنه و التي تتضمن من دون حصر الإبلاغ عن تفاصيل المستحقات وحالات الإخفاق وخلاف ذلك من المعلومات، و يقر العميل بعلمه بأن سجله الائتماني سوف يتأثر بذلك إيجاباً أو سلباً حسب التزامه بالعقد.

أحكام التأخر في السداد:

يحق للشركة فسخ العقد من دون تعويض وبدون أن يكون للعميل حق الاعتراض على ذلك ، إذا تخلف العميل عن سداد أي دفعة من الدفعات أو أي من الالتزامات المالية الأخرى في مواعيدها لمدة ثلاثة أشهر متتالية أو خمسة أشهر متفرقة طيلة فترة العقد.

